بيان صادر عن تعاونية موظفي الدولة

عرضت إحدى المحطات المرئية يوم الخميس في ٢٠١٨/١٢/٢٠ تقريراً تناولتْ فيه تعاونية موظفي الدولة، مُتّهَمَة بشراء شقة بقيمة مليون دولار بينما قيمتها هي ٤٠٠ ألف دولار، وبعد أن قامت المحطة باجتزاء حديث مدير عام التعاونية مع مندوبها وانتقاء ما يناسبه، يهم تعاونية موظفي الدولة أن توضح للرأي العام اللبناني وللهيئات الرسمية المعنية وللمستفيدين من تقديماتها الأمور التالية:

١- إن تعاونية موظفي الدولة مؤسسة عامة معروفة بشفافيتها وانضباطها وسهرها على حقوق المستفيدين من تقديماتها، وهذا باعتراف وتقدير الموظفين المنتسبين إليها، مما انعكس إيجاباً عبر تحقيقات مكتوبة ومرئية لوسائل الإعلام تثني فيها على تجربة رائدة لإحدى مؤسسات الدولة.

٢- نرى في التقرير الإعلامي المذكور محاولة للنيل من سمعة مؤسسة عامة ناجحة وتشويه صورتها وصورة إدارتها، لأسباب ما زلنا نجهلها؛ آملين ألاّ تكون لها أية خلفيات أو أبعاد، لا تمت بصلة إلى العنوان الذي طرحه التقرير.

٣- تؤكّد المديرية العامة لتعاونية موظفي الدولة أن القانون هو الفيصل في البت بأية مسألة مشابهة، ولا يجوز توزيع الاتهامات جزافاً لا من قبل الأشخاص ولا من قبل الإعلام.

٤- إن سياسة التعاونية في السنوات الأخيرة، هي شراء مقراتها بدل الاستئجار، ما يوفّر على خزينة الدولة. وعلى هذا الأساس اتّخذ مجلس إدارة التعاونية قراراً بتاريخ ٢٠١٧/٠١/١٣ بشراء مقر لفرع جبل لبنان ومركزه بعبدا. وتمّت الموافقة على الشراء من قبل إدارة الأبحاث والتوجيه بتاريخ ٢٠١٧/٠٢/٢٨، محددّة النطاق الجغرافي والمساحة التقريبية. وبعد إجراء مناقصتين عموميتين لهذا الغرض، ضمن الأنظمة والقوانين النافذة، وبعد الكشف الميداني من قبل إدارة الأبحاث والتوجيه، اتخذت هذه الإدارة قرارها وأبلغتنا بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٠ أن العرض المقدّم في بناية برازيليا هو الأنسب للتعاونية.

٥- لم يرق لبعض أصحاب الشقق في مبنى برازيليا الأمر، معتبرين أن وجود مؤسسة تقدّم الخدمات للمواطنين عامل إزعاج لهم، فأخذوا بداية بمنع العاملين على إجراء بعض التعديلات الداخلية، وبشكل استفزازي، ما دفعنا للاستحصال على ترخيص رسمي وفقاً للقوانين المرعية الإجراء.

٦- إن خلفية المسألة التي أثيرت في التقرير الإعلامي المذكور هي عدم قبول بعض أصحاب الشقق في بناء برازيليا بوجود مؤسسة عامة في البناء، وعندما لم يتمكّنوا من منعنا، لجأوا إلى الافتراء والتجني مكلّفين أحد المحامين بتوجيه الاتهام عبر الإعلام.

٧- إن التخمين الرسمي لسعر المتر في الأقسام التي اشترتها التعاونية هو ٢,٥٠٠ دولار أميركي للمتر المربّع حسب محضر صادر عن لجنة تخمين بلدية بعبدا بتاريخ ٢٠١٨/٠٦/٢٠ (أي في الفترة التي تدنّتْ فيها أسعار الأبنية) علماً بأن الأسعار الفعلية تتجاوز أسعار التخمين الرسمي، والقاصي والداني يعلم الأسباب، علماً بأن جميع التعديلات الداخلية والتحسينات المطلوبة تدخل من ضمن السعر الوارد في العرض الفائز، كما أن الطابق السفلي هو الأنسب لمصلحة المستفيدين من تقديمات التعاونية وخصوصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة.

٨- كنا، منذ البداية، قد طلبنا من المعترضين على شرائنا للمقر في بناية برازيليا أن يلجأوا إلى القانون والقضاء، للحكم على مدى حق مؤسسة رسمية بالتملّك في هذا البناء، وأكّدنا أننا تحت سقف القانون، ففضلوا اللجوء إلى أساليب لا تمتْ إلى القانون بصلة.

٩- تضع المديرية العامة لتعاونية موظفي الدولة كل ملفاتها، بما فيها هذا الملف في عهدة القضاء وتأملْ من النيابة العامة المالية متابعته تحقيقاً للعدالة وحفاظاً على القانون وكرامات الموظفين، خاصة في عهد فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون.

١٠- تطلب المديرية العامة للتعاونية من جميع وسائل الإعلام توخي الدقة وخصوصاً أن هذا الموضوع هو أمام المحاكم المختصة، كما تحتفظ بجميع حقوقها لمقاضاة من يتجرّأ بالافتراء عليها.